

مجموعة "أصدقاء رئيس" مجلس المنظمة
برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011
مذكرة إعلامية رقم 5 - أكتوبر/تشرين الأول 2009
الزيادات في التكاليف المتوقعة للفترة 2010-2011
وكيف تم حسابها¹

1 - مقدمة

1 - تمثل الزيادات في التكاليف للفترة 2010-2011 التكاليف الإضافية لخدمات الموظفين والسلع والخدمات الأخرى الناتجة عن إعادة تقدير تكاليف هذه المدخلات بالقيم الخاصة بالفترة 2010-2011 مقارنة بالاعتمادات الصافية للفترة 2008-2009. وقد تم حساب الزيادات في التكاليف على أساس الاعتمادات الصافية المقترحة والتي تبلغ 945.9 مليون دولار أمريكي للفترة 2010-2011 بمبلغ 49.9 مليون دولار أمريكي، وهو يقابل الزيادة في التكاليف لفترة السنتين بنسبة 5.3 في المائة، ويعادل 3.5 في المائة من الزيادات السنوية.

2 - وتوضح هذه المذكرة المنهجية التي استخدمتها المنظمة لحساب الزيادات في التكاليف على أساس الاعتمادات الصافية وتقدم معلومات إضافية عن الافتراضات، والأحداث، والتنبؤات المستخدمة في إعداد تقديرات الزيادات في التكاليف في برنامج العمل والميزانية بصيغته الكاملة للفترة 2010-2011، وخاصة بالنسبة لتكاليف الموظفين.

2 - منهجية حساب الزيادات في التكاليف

1-2 منهجية المنظمة

3 - تسير منهجية حساب الزيادات في التكاليف في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 وفقا للنهج الذي سبق أن وافقت عليه لجنة المالية والمجلس والمؤتمر. وتغطي تقديرات الزيادة في التكاليف إعادة تقدير تكاليف مدخلات البرنامج العادي من مستوى الفترة 2008-2009 إلى مستوى الفترة 2010-2011 لتنفيذ برنامج العمل، وتحديدًا لخدمات الموظفين، والسلع والخدمات. ويتم إعداد تقديرات الزيادات في التكاليف على أساس فترة السنتين من: تسويات التكاليف الفعلية التي تتم في فترة السنتين الفعلية (التوزيع على فترة السنتين)؛ والتسويات المتوقعة لتكاليف الوحدة التي ستنفذ في فترة السنتين القادمة (التضخم)؛ و عامل انقضاء الوقت بالنسبة للوظائف الثابتة.

¹ الوثيقة C 2009/15، الفقرات 197-222.

4 - وتوزيع التكاليف على فترة السنتين هو الأثر المالي الإضافي في الفترة 2010-2011 المترتب على تسويات تكاليف الموظفين التي تحدث في الفترة 2007-2009. وهو نتيجة لعاملين هما:

- إدراج اعتمادات غير كافية أو زائدة في الميزانية للتكاليف في فترة السنتين الحالية (2008-2009)، أي الاختلاف في تكاليف الموظفين الفعلية لكل شهر عمل عن تقديرات الميزانية التي أعدت قبل عامين؛
- تطبيق تسويات التكاليف الجارية (2008-2009) التي سرى مفعولها في مرحلة زمنية ما أثناء فترة السنتين الحالية (وكانت مدرجة أو غير مدرجة في الميزانية) على فترة 24 شهرا كاملة في الفترة 2010-2011.

5 - وعلى هذا النحو، فإن توزيع التكاليف على فترة السنتين يعبر بصورة موضوعية عن الأثر المالي للأحداث التي تكون قد وقعت بالفعل قبل تنفيذ ميزانية الفترة 2010-2011. ومعظم التغييرات في تكاليف الموظفين التي نفذت خلال فترة السنتين هي نتيجة توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية (اللجنة) التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تسهم تحركات الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية في المكاتب الميدانية في توزيع التكاليف على فترة السنتين إلى الحد الذي تختلف فيه عن أسعار الصرف في فترة السنتين السابقة. وبناءً على ذلك، فإن التأثيرات المالية لتكاليف فترة السنتين هي في الأساس مسألة واقع ومسألة حساب، وليست مسألة حدث أو تخطيط طويل الأجل.

6 - ويمثل التضخم أثر التكاليف في الفترة 2010-2011 الناشئة عن تلك التسويات المتوقع أن تحدث في أوقات مختلفة في الفترة المالية التالية. وتستخلص تقديرات التضخم بالنسبة للرواتب، والاشتراكات في صناديق المعاشات، والبدلات من أحدث التوقعات الخارجية لوحة المعلومات الاقتصادية (مؤشرات الأجور الاسمية، وسعر التبادل حسب المكان)، والبيانات المنشورة لهيئات موثوق بها مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية، والتحقق المستقل. وتستند تقديرات التضخم بالنسبة لتكاليف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة إلى آخر نتائج التقييم الاكتواري بالنسبة لخطط المستحقات المتعلقة بالموظفين (التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة لموظفي الفئة الفنية، وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة لفئة الخدمات العامة، وصندوق التعويضات). ويتم التقييم الاكتواري بصورة مشتركة كل عام عن طريق جميع الوكالات الكائنة في روما.

7 - ويتكون عامل انقضاء الوقت من تخفيض اعتمادات الميزانية للتكاليف التقديرية للوظائف الثابتة لأن بعض الوظائف ستظل خالية لبعض الوقت نتيجة تنقلات الموظفين. وتستند منهجية عامل انقضاء الوقت، التي وافق عليها المجلس في دورته السابعة بعد المائة² بعد دراسة مفصلة أجراها المراجع الخارجي، إلى ثلاثة عوامل: (1) معدلات دوران الموظفين؛ (2) وأوقات التعيين المعتادة؛ (3) ومدى توقع حالات انتهاء الخدمة. ويطبق تخفيض عامل انقضاء الوقت على المعدلات المعتادة (تكاليف الوحدات) لتكاليف الموظفين حسب الرتبة والمكان بالنسبة للفترة 2010-2011.

² الوثيقة C/2009/15، الفقرات 213-218.

ويعتمد حساب الزيادة في التكاليف على التغيير في تخفيض عامل انقضاء الوقت من فترة مالية إلى الفترة المالية التي تليها.

2-2 التطبيق العملي للمنهجية

8 - كان يجرى دائما استعراض الزيادات في التكاليف المتوقعة بعناية من جانب الأجهزة الرئاسية للمنظمة. وفى الماضي، كان هناك اتجاه لجعل التوقعات الخاصة بتكلفة الوحدة بالنسبة للفترة المالية التالية عند أدنى مستوى ممكن، مع الإدراك للمخاطر المرتبطة بإدراج اعتمادات غير كافية في الميزانية لتكاليف الموظفين. وقد أدى هذا في الواقع إلى تفاوت سلبي كبير في تكاليف الموظفين في الفترة 2004-2005 والفترة 2006-2007، بينما من المتوقع أيضا حدوث تفاوت سلبي أصغر في تكاليف الموظفين في الفترة 2008-2009.

9 - وبالنسبة لفترة السنتين 2010-2011، تم حساب توزيع التكاليف على فترة السنتين بناءً على التغييرات الفعلية في التكاليف في عامي 2008 و2009. وطبقت تقديرات التضخم بصورة منهجية بناءً على تنبؤات وحدة المعلومات الاقتصادية، وتحديد صافي تنبؤات إعادة التقييم أو التخفيض الخاصة بالعملات، حيث يتمثل مجال المخاطرة الرئيسي في تقلبات سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل العملات الوطنية في أماكن المكاتب الميدانية.

2-3 ممارسات وكالات الأمم المتحدة الأخرى

10 - تتعاون الوكالات الكائنة في روما لتحديد عوامل الزيادة في التكلفة. وتستخدم المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مصادر المعلومات ذاتها حسب فئة التكاليف، ويتم تبادل المعلومات مع برنامج الأغذية العالمي. وتضمن هذه المشاورات جمع أحدث المعلومات واستخدامها المنسق بطريقة فعالة من حيث التكلفة، والفهم المحسن للاختلافات في هياكل التكاليف والمخاطر بالنسبة لكل وكالة، واتباع نهج متسق تجاه الزيادات في التكاليف بالنسبة لتلك الفئات من التكاليف المتشابهة فيما بين الوكالات.

11 - ولكن نظرا لهياكل التكاليف المختلفة في الوكالات الكائنة في روما، فإن الزيادات الإجمالية في التكاليف التي تحسبها كل وكالة لا يمكن مقارنتها بدقة. وتحدث الفروق بسبب عوامل من قبيل هيكل الرتب، وتوزيع الوظائف حسب المكان، وسياسات الموارد البشرية، وطريقة الحساب. وعلى سبيل المثال: يقدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية معدلات التكاليف المعتادة/السوية والمحسوبة على أساس نقطة الوسط في جدول الرواتب بالنسبة لكل رتبة والتكاليف الفعلية للاستحقاقات الأخرى، ويدرج فيها أي تسديدات لضريبة الدخل كتكلفة للموظفين؛ ويوجد لدى برنامج الأغذية العالمي سياسات للتناوب الإلزامي مع ما يترتب على ذلك من تكاليف أعلى مما هي في المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

12 - وقد قدم إلى لجنة المالية في دورتها الثالثة عشرة بعد المائة المعقودة في مايو/أيار 2006³ استعراض مقارن لحساب الزيادات في التكاليف في خمس منظمات تابعة للأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة). وأوضح هذا الاستعراض أنه لم تكن هناك أي اختلافات أساسية في المنهجيات المستخدمة في عملية الميزنة وأكد الممارسة المشتركة وهي وضع توقعات الزيادة في تكاليف الموظفين على أساس نمط الإنفاق السابق مقترنة بتقديرات من مصادر خارجية. غير أنه كانت هناك بعض الاختلافات التقنية في عناصر التكلفة المدرجة في تكاليف الموظفين والتفاصيل المستخدمة لوضع تقديرات الزيادة في تكاليف الموظفين بالنسبة للميزانية، وفي النهج المتعلقة بتسويات العملة أثناء التنفيذ.

13 - وكشف الاستعراض المقارن عن اختلاف هام في آلية التمويل المتاحة للمنظمات لمعالجة الفروق في تكاليف الموظفين أثناء التنفيذ. ففي الأمم المتحدة، تجرى "إعادة تقدير التكاليف" الميزانية البرنامجية ثلاث مرات في دورة السنتين كممارسة مستقرة لمراعاة أحدث اتجاهات التضخم، ونتيجة الاستقصاءات الخاصة بالرواتب، وتطور أسعار الصرف المعمول بها. فإذا تجاوزت تكاليف موظفي الأمم المتحدة التي أعيد تقديرها المبلغ المدرج في الميزانية، تعرض التكلفة على الأعضاء على شكل زيادة في الأنصبة المقررة خلال فترة السنتين. وفي المنظمة، يجب معالجة أي فروق في إطار اعتمادات الميزانية لفترة السنتين، وهو ما يتطلب إجراء تسويات برنامجية أثناء دورة التنفيذ لتعديل هذه التكاليف المدرجة بصورة غير كافية في الميزانية، وتظهر التسويات عند توزيع التكاليف على فترة السنتين بالنسبة لفترة السنتين التالية.

4-2 دور لجنة الخدمة المدنية الدولية

14 - وافقت المنظمة في عام 1975 على النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية والذي أدى إلى إدخال عدد من التعديلات في اللائحة العامة للمنظمة ووافق عليها المؤتمر. وعن طريق هذه التعديلات، تم نقل عدد من السلطات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعمل بناءً على توصيات اللجنة، أو إلى اللجنة ذاتها، ولا يصبح من اختصاص المنظمة التدخل في هذه المسائل⁴.

15 - وقد أثيرت عدة مرات مسألة ما إذا كان من سلطة المجلس تغيير جدول الرواتب الموصى به أو عدم الموافقة عليه، بما في ذلك أمام المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية. وكان موقف اللجنة والمنظمات التابعة لمنظمة

³ الوثيقة FC 113/10.

⁴ فيما يتعلق بموظفي الخدمات العامة تنص المادة 12 من النظام الأساسي على أنه "في مراكز العمل في المقر (...)، تضع اللجنة الحقائق ذات الصلة، وتقدم التوصيات فيما يتعلق بجدول مرتبات الموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى". وتقدم التوصيات إلى المنظمات ليوافق عليها الجهاز الرئاسي المختص؛ وهو المجلس في حالة منظمة الأغذية والزراعة. وبناء على هذه الأحكام والممارسات، وضعت اللجنة منهجية لاجراء استقصاءات خاصة بالرواتب وأجرت هذه الاستقصاءات بالتشاور مع المنظمة وممثلي الموظفين وفقا لما نصت عليه المادة 12 أيضا. وتجري الاستقصاءات عادة - ولكن ليس دائما - كل أربع سنوات. وتعد لجنة الخدمة المدنية الدولية هيئة متخصصة على مستوى رفيع اكتسبت الخبرة على مر السنين ولديها موظفون للقيام بالمهام التي تكلفها بها منظومة الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة دائماً هو أنه على الرغم من أن جدول الرواتب توصي به اللجنة، فإنه لا يترك للمجلس أي مجال للتقدير لأن جدول الرواتب هو نتاج منهجية واستقصاء، وهذه أمور تدخل في سلطة اللجنة.

3 - الافتراضات والأحداث والتنبؤات المستخدمة في إعداد تقديرات الزيادة في التكلفة للفترة 2010-2011

1-3 لمحة عامة

16 - عند تطبيق المنهجية على النحو الموضح أعلاه، تقدر الزيادات في التكاليف المدرجة في الاعتمادات الصافية بمبلغ 49.9 مليون دولار أمريكي للفترة 2010-2011، وهو ما يقابل زيادة في تكاليف فترة السنتين بنسبة 5.3 في المائة، ويعادل زيادة سنوية بنسبة 3.5 في المائة، على النحو الملخص في الجدول 1.

الجدول 1⁵: ملخص الزيادات في التكاليف ضمن الاعتمادات الصافية في الفترة 2010-2011 بمعدلات انقضاء الوقت في الفترة 2008-2009 (بملايين الدولارات الأمريكية)*

الاعتمادات الصافية المقترحة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 بتكاليف الفترة 2008-2009	التوزيع على فترة السنتين	التضخم	تسويات عامل انقضاء الوقت	الزيادات في التكاليف للفترة 2010-2011	النسبة المئوية لزيادة التكاليف (عن فترة السنتين)	النسبة المئوية من مجموع الزيادة في التكاليف حسب كل عنصر من عناصر التكلفة
خدمات الموظفين						
الرواتب والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات	16.3	19.4	-	35.7	5.5%	72%
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	-	4.6	-	4.6	12.3%	9%
انتهاء الخدمة بالتراضي	-	-	-	-	0.0%	0%
تسويات عامل انقضاء الوقت	-	-	2.6	2.6	-	5%
مجموع خدمات الموظفين	16.3	24.0	2.6	42.9	6.2%	86%
مجموع السلع والخدمات	-	7.0	-	7.0	2.8%	14%
مستوى الميزانية للاعتمادات الصافية والاحتياجات الإضافية	16.3	31.0	2.6	49.9	5.3%	100%

* يعكس توزيع الميزانية بحسب فئات المدخلات المبين في العمود المعنون الاعتمادات الصافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 بتكاليف الفترة 2008-2009، مجموعة المدخلات المقترحة في المقترح الخاص بفترة السنتين 2010-2011 بتكاليف الفترة 2008-2009.

17 - والزيادات في التكاليف التي تبلغ 42.9 مليون دولار أمريكي (أو 86 في المائة من المجموع) هي لخدمات الموظفين وتعادل زيادة بنسبة 6.2 في المائة في فترة السنتين (أو 4.1 في المائة لكل سنة). وتشمل خدمات الموظفين جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك الرواتب، والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية وبدلات الإعالة والبدلات

⁵ الوثيقة 2009/15 C، الجدول 6.

الأخرى، والضمان الاجتماعي، والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بالموظفين، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة لفئة الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة على السواء في عام انقضاء الوقت الجديد.

18 - ويشمل مجموع السلع والخدمات الموارد البشرية الأخرى، والسفر، ومصروفات التشغيل العامة، والأثاثات، والمعدات، وتبين تضخما تقديريا قدره سبعة ملايين دولار أمريكي، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 2.8 في المائة في فترة السنتين (أو زيادة بنسبة 1.9 في المائة لكل سنة).

2-3 خدمات الموظفين

19 - ترد في الجدول 2 تفاصيل عن الافتراضات، والأحداث، والتنبؤات المستخدمة في إعداد تقديرات الزيادة في التكاليف بسبب التوزيع على فترة السنتين، والتضخم، وعامل انقضاء الوقت بالنسبة لموظفي الخدمات العامة، وهي مبينة أدناه.

الجدول 2: التوزيع على فترة السنتين والتضخم في تكاليف الموظفين حسب فئة التكلفة بالنسبة لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 بمعدلات انقضاء الوقت للفترة 2008-2009 (بملايين الدولارات)

مجموع الزيادات في التكاليف	تسويات عامل انقضاء الوقت	التضخم	التوزيع على فترة السنتين			الاعتمادات الصافية المقترحة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 بتكاليف الفترة 2008-2009	فئة التكلفة
			مجموع خدمات الموظفين موزعة على فترة السنتين	تسويات تكاليف 2008-2009 المطبقة على 24 شهرا في 2010-2011	إدراج اعتمادات غير كافية/زائدة للتكاليف في الفترة 2008-2009 لتصل إلى المستويات الفعلية للفترة 2008-2009		
سابعا = رابعا + خامسا + سادسا	سادسا	خامسا	رابعا = ثانيا + ثالثا	ثالثا	ثانيا	أولا	
تكاليف الموظفين الفنيين							
19.4	-	10.2	9.2	6.0	3.2	324.3	الرواتب
0.6	-	1.0	(0.3)	0.0	(0.3)	66.9	صندوق المعاشات التقاعدية
(0.3)	-	0.6	(1.0)	(0.4)	(0.6)	25.1	منحة التعليم
(0.2)	-	1.0	(1.3)	0.0	(1.3)	16.8	مستحقات السفر
2.8	-	1.3	1.5	1.0	0.5	12.8	التكاليف الطبية
3.6	-	0.4	3.2	1.7	1.5	19.4	البدلات الأخرى
26.0	-	14.6	11.3	8.3	3.0	465.3	المجموع - موظفون فنيون
تكاليف موظفي الخدمات العامة							
4.8	-	2.5	2.3	1.4	0.9	141.2	الرواتب
1.4	-	0.5	1.0	0.6	0.4	27.2	صندوق المعاشات التقاعدية
3.1	-	1.7	1.3	0.8	0.5	17.4	التكاليف الطبية
0.5	-	0.1	0.4	0.2	0.2	3.1	البدلات الأخرى
9.8	-	4.8	5.0	3.0	2.0	188.9	المجموع - الخدمات العامة

المجموع الفرعي - الموظفون الفنيون والخدمات العامة						
35.7	-	19.4	16.3	11.3	5.0	654.2
	-					
3.7		3.7	-	-	-	23.9
1.2	-	1.2	-	-	-	9.0
(0.2)	-	(0.2)	-	-	-	8.0
(0.1)	-	(0.1)	-	-	-	0.5
4.6	-	4.6	-	-	-	41.4
2.6	2.6	-	-	-	-	-
42.9	2.6	24.0	16.3	11.3	5.0	695.6
7.0	-	7.0	-	-	-	250.2
49.9	2.6	31.0	16.3	11.3	5.0	945.9

20 - ويقدم العمود أولاً الميزانية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 وقدرها 945.9 مليون دولار أمريكي لتكاليف الفترة 2008-2009، موزعة بين تكاليف خدمات الموظفين وقدرها 695.6 مليون دولار أمريكي وتكاليف السلع والخدمات وقدرها 250.2 مليون دولار أمريكي.

3-2-1 التوزيع على فترة السنتين - تكاليف الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة

21 - يحدد العمود ثانياً أثر إدراج اعتمادات غير كافية/زائدة لتكاليف الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة في الفترة 2008-2009، وتبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي. ويحدد العمود ثالثاً أثر جميع الاعتمادات الزائدة وغير الكافية لتسويات تكاليف الموظفين التي تمت في مرحلة ما في الفترة 2008-2009 والتي يتعين توفيرها خلال فترة السنتين 2010-2011 بكاملها، وتبلغ 11.3 مليون دولار أمريكي. ومجموع هذين الأثرين هو مجموع تسويات التوزيع على فترة السنتين والتي تبلغ 16.3 مليون دولار أمريكي والمبينة في العمود رابعاً. ويرد أدناه شرح للفئات الرئيسية لتسويات الموظفين المساهمة في التوزيع على فترة السنتين.

- تعد تكلفة رواتب الموظفين الفنيين لجميع الأماكن البند الأكبر في إطار التوزيع على فترة السنتين. وهذا يرجع إلى زيادات أعلى من تلك المدرجة في الميزانية بالنسبة للمقر وآثار أسعار الصرف في المكاتب الميدانية. وفي أبريل/نيسان 2009 قررت لجنة الخدمة المدنية الدولية زيادة بنسبة 6.2 في المائة في اليورو (أو 6.6 في المائة في الدولار الأمريكي مقارنة بزيادة التكاليف المدرجة في الميزانية وهي 3 في المائة في أبريل/نيسان 2009) وفي المكاتب الميدانية التي لا تستخدم اليورو، أدى أثر انخفاض الدولار الأمريكي في مقابل العملات المحلية في عام 2008 إلى زيادات في التكاليف الفعلية بنسبة تتراوح من 3 إلى 7.5 في المائة.

- انخفضت تكاليف مستحقات السفر في الفترة 2008-2009 في إطار التوزيع على فترة السنتين، وهو ما يعزى إلى وفورات الكفاءة بسبب تغيير حساب المستحقات.
- أدرجت اعتمادات غير كافية في ميزانية الفترة 2008-2009 للتكاليف الطبية الخاصة بفئة الوظائف الفنية ووظائف الخدمات العامة، ومن هنا كانت التسوية على فترة 24 شهرا، وهذا يرجع أساسا إلى قوة اليورو.
- تعزى الزيادات في البدلات الأخرى أساسا إلى التغييرات في بدلات الإعالة كما قررتها لجنة الخدمة المدنية الدولية ونفذت في يناير/كانون الثاني 2009 بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- زادت تكاليف رواتب موظفي الخدمات العامة والمعاشات التقاعدية في المقر عن الاعتمادات المدرجة في الميزانية (3.3 في المائة في عام 2008 والتنبؤ بنسبة 2.8 في المائة في عام 2009)، بينما زادت تكاليف رواتب موظفي الخدمات العامة والمعاشات التقاعدية في المكاتب الميدانية، بما في ذلك بدلات الإعالة واللغة، بسبب أثر تخفيض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية في المكاتب الميدانية⁶.

3-2-2 التضم - تكاليف الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة

22 - يقدر العمود خامسا التضم في تكاليف الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة بمبلغ 19.4 مليون دولار أمريكي للفترة 2010-2011، منها 14.6 مليون دولار أمريكي لتكاليف الموظفين الفنيين و4.8 مليون دولار أمريكي لتكاليف موظفي الخدمات العامة، على النحو المبين أدناه.

- بالنسبة لرواتب الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة في المقر، يتوقع زيادة بنسبة 2 في المائة في عام 2010، و2.5 في المائة في عام 2011، وهي نسبة أعلى من توقعات مؤشر متوسط الأجور الاسمية لوحدة المعلومات الاقتصادية بالنسبة لإيطاليا لعام 2010 (1.7 في المائة) ولعام 2011 (بنسبة 2.3 في المائة)، مع مراعاة أن مؤشر الأجور الاسمية الرسمي لإيطاليا في عام 2009 كان 2.8 في المائة وستستخدمه لجنة الخدمة المدنية الدولية في تحديد جداول الرواتب لموظفي الخدمات العامة في إيطاليا وسيؤثر في تكاليف المعيشة للموظفين الفنيين.
- وهناك مجال آخر للزيادة التضخمية الكبيرة يتمثل في رواتب الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة في المكاتب الميدانية حيث توجد عوامل عديدة تنبئ بزيادة تكاليف الموظفين، من بينها مؤشرات التضخم (مثل توقعات مؤشر الأجور الاسمية بزيادة في حدود 8 في المائة سنويا في عدة مكاتب ميدانية حيث يوجد للمنظمة تواجد كبير)، وتوقعات أسعار الصرف، والأنماط الأخيرة للزيادات في تكاليف الموظفين. وتتراوح معدلات التضخم المتوقع ما بين 1 في المائة و8 في المائة.

⁶ تم تحديد هذه المخاطرة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، الفقرة 243.

- وبالنسبة للأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي للموظفين الفنيين في جميع الأماكن، طبقت زيادة بنسبة 2.4 في المائة في عام 2010 و2.3 في المائة في عام 2011 وهي زيادة مماثلة لتوقعات وحدة المعلومات الاقتصادية لمؤشر الأجور الاسمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وتحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية التنقيحات في جداول الأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي على أساس تكاليف المعيشة في نيويورك. وقد استخدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نفس الزيادات التقديرية للتكاليف بالنسبة لموظفيه في ميزانية العام القادم.
- بالنسبة لمنحة التعليم، استخدمت زيادة بنسبة 2 في المائة لعام 2010 و2.7 في المائة لعام 2011 تمشيا مع المؤشر العالمي للرقم القياسي للأسعار بالنسبة للمستهلك؛ والتضخم المطبق في مستحقات السفر هو 5 في المائة سنويا كمتوسط لتحديد الزيادة في تكلفة السفر التي تتوقعها صناعة النقل الجوي للعام القادم بنسبة تتراوح من 7 إلى 12 في المائة بسبب إعادة تقدير أسعار السفر.
- بالنسبة للتكاليف الطبية، استخدم نفس معدل التضخم الطبي وهن 6.5 في المائة سنويا كما جاء في التقييم الاكتواري.

3-2-3 التضخم - خطط استحقاقات الموظفين

23 - يتوقع زيادة قدرها 3.7 مليون دولار أمريكي لتكاليف الخدمة الحالية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وزيادة أخرى قدرها 0.9 مليون دولار أمريكي لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة للموظفين الفنيين، وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة لموظفي الخدمات العامة، وصندوق التعويضات استنادا إلى التقييمات الاكتوارية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 و31 ديسمبر/كانون الأول 2008، والتي استكملت في أوائل عام 2009. وقد استعرضت لجنة المالية⁷ التقييمات الاكتوارية.

3-2-4 عامل انقضاء الوقت

24 - تنتج غالبية تسويات عامل انقضاء الوقت والتي تبلغ 2.6 مليون دولار أمريكي (العمود خامسا) عن عدم تطبيق عامل انقضاء الوقت على المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال على النحو المبين أدناه.

25 - ففي الماضي، كان وضع الميزانية بالمعدلات المعيارية المعدلة بحسب عامل انقضاء الوقت قد أسفر في أغلب الأحيان عن عدم إدراج تكاليف في ميزانيات المكاتب التي توجد بها أعداد قليلة من الوظائف الشاغرة غير المدرجة في الميزانية، مثل المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال، التي لا تستطيع "استيعاب" عامل انقضاء الوقت، وبالتالي كانت تحتاج عادة إلى موارد تتجاوز ميزانياتها المقررة. وفي كثير من الحالات، كان لابد من التمويل المركزي للفرق في

⁷ الوثيقة FC 126/8

التكاليف بين تطبيق عامل انقضاء الوقت في الوظائف التي تم شغلها وعدم تطبيق هذا العامل من خلال إعادة برمجة موارد من مجالات أخرى.

26 - وسيكون أحد النهج لسد هذا العجز هو التخلي عن تسويات عامل انقضاء الوقت، كما أوصى بذلك التقييم الخارجي المستقل. وقد وافقت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل ولجنة المالية على إلغاء تسويات عامل انقضاء الوقت بالنسبة لجميع الوظائف المدرجة في الميزانية في شبكة ممثلات المنظمة. وتقتصر الإدارة التوسع في هذا الإجراء بحيث يشمل جميع الوظائف المدرجة في الميزانية في مكاتب الاتصال، التي تعاني من صعوبات مماثلة. وبناء على ذلك، أصبحت مكاتب المنظمة القطرية ومكاتب الاتصال تمول، في الاعتمادات الصافية المقترحة للفترة 2010-2011 بعد الزيادات في التكاليف، بمعدلات دون عامل انقضاء الوقت في الفترة المالية. ويضيف ذلك ما قيمته 2.1 مليون دولار أمريكي إلى تكاليف الموظفين (1.8 مليون دولار أمريكي لمكاتب المنظمة القطرية، و0.3 مليون دولار أمريكي لمكاتب الاتصال).

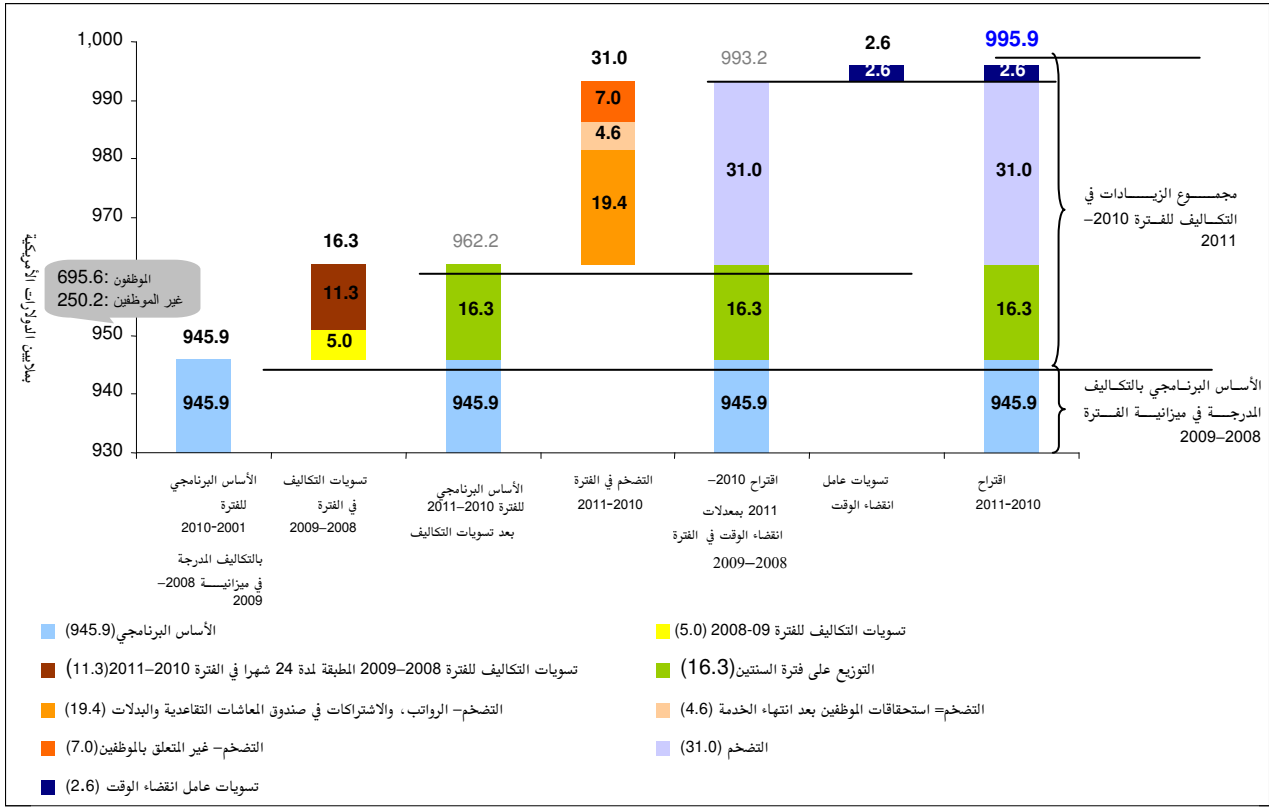
3-3 السلع والخدمات

27 - يحسب التضخم البالغ سبعة ملايين دولار أمريكي في السلع والخدمات باستخدام كل من مؤشرات وحدة المعلومات الاقتصادية والرقم القياسي للأسعار بالنسبة للمستهلك في يونيو/حزيران والخاصة بإيطاليا وهي بنسبة 0.9 في المائة لعام 2010 و1.8 في المائة لعام 2011 بالنسبة لمصروفات المقر والمكاتب الكائنة في أوروبا، و0.9 في المائة في عام 2010 و2 في المائة في عام 2011 (وهي أقل من الرقم القياسي للأسعار بالنسبة للمستهلك في سبتمبر/أيلول بالنسبة للعالم وهي 2.1 في المائة في عام 2010 و2.6 في المائة في عام 2011) للمصروفات في غير المقر والمكاتب غير الكائنة في أوروبا. وقد اقترح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمجلسه في سبتمبر/أيلول زيادة سنوية مركبة لعام 2010 بنسبة 1.5 في المائة.

4 - الاستنتاج

28 - باستخدام البيانات المقدرة أعلاه، أعد الرسم البياني أدناه ليوضح الأثر المجمع للعوامل التي تشمل التوزيع على فترة السنتين وتضخم خدمات الموظفين، والسلع والخدمات، وعامل انقضاء الوقت.

رسم بياني لتوزيع الزيادات في التكاليف في الفترة 2010-2011



29 - ويحدد العمود الأول مبلغ عناصر التكاليف المتعلقة بالموظفين وبغير الموظفين والتي تشكل الأساس البرنامجي للفترة 2010-2011 محسوبة بتكاليف الفترة 2008-2009 (945.9 مليون دولار أمريكي)؛

30 - ويوضح العمودان الثاني والثالث كيف تؤثر مستويات التكاليف الفعلية للفترة 2008-2009 على فترة السنتين 2010-2011، مما أضاف ما مجموعه 16.3 مليون دولار أمريكي؛

- تسويات التكاليف الناشئة عن التكاليف الفعلية لفترة السنتين 2008-2009 من حيث إدراج اعتمادات صافية متكررة غير كافية/زائدة لتكاليف الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة المتكبدة في الفترة 2008-2009 وهي 5 ملايين دولار أمريكي؛

- وتلك الزيادات التي حدثت في مرحلة معينة من الفترة المالية 2008-2009 والتي ستطلب اعتمادا ماليا إضافيا للفترة 2010-2011 حتى يمكن تليبيتها لمدة الـ 24 شهرا بكاملها في الفترة 2010-2011، والتي تبلغ 11.3 مليون دولار أمريكي.

31 - ويمثل العمودان الرابع والخامس زيادات في التكاليف قدرها 31 مليون دولار أمريكي والتي ستظهر في مرحلة ما في فترة السنتين 2010-2011 بسبب التضخم، وتشمل:

- 19.4 مليون دولار أمريكي لتكاليف الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة؛
- و4.6 مليون دولار أمريكي لتكلفة الخدمة الحالية لخطط استحقاقات الموظفين بعد نهاية الخدمة، وفقا للتقييم الاكتواري؛
- و7 ملايين دولار أمريكي للسلع والخدمات.

32 - ويبين العمود السادس أثر حساب عامل انقضاء الوقت، الذي يزيد تكاليف الموظفين بمبلغ 2.6 مليون دولار أمريكي.

33 - ويلخص العمود السابع والأخير كل ما تقدم ويبين مستوى الميزانية المقترح في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 وهو 995.9 مليون دولار أمريكي من منظور هيكل التكاليف: الأساس البرنامجي بالتكاليف المدرجة في ميزانية 2008-2009 بمبلغ 945.9 مليون دولار أمريكي ومجموع الزيادات في التكاليف للفترة 2010-2011 وقدرها 49.9 مليون دولار أمريكي.